المحاضرة رقم 06: الجهود الوطنية الجزائرية والتجارب العالمية لمحاربة الفساد.

ظل الفساد في الجزائر يتطور ويتوسع منذ عقود طويلة، خاصة في المراحل التي عرفت فيها الدولة ضعفا وتراجعًا في هيبتها، بسبب ضعف القيادة السياسية وترددها أمام بارونات الفساد، أو خلال الأزمة الأمنية الخطيرة في التسعينات من القرن العشرين.

وقد عرف الفساد في الجزائر بداية تطوره في عقد الثمانينات ثم ازداد في التسعينيات والعشرية السوداء، وأصبح ممنهجا في هياكل الدولة في عشريتي الألفية الثالثة (2000-2020)، وخاصة بعد 2013.

الجهود الوطنية الجزائرية لمحاربة الفساد.

أ. مجلس المحاسبة

تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980 بموجب قانون رقم 80-05 بهدف ممارسة الوظيفة الرقابية على المؤسسات العمومية وعلى أجهزة الدولة ومصالحها المختلفة، من وزارات وولايات وبلديات وغيرها، سواء كانت ذات طابع اداري أو صناعي أو تجاري... وتخص المراقبة الجانبين الاداري والمالي.

يعمل مجلس المحاسبة بالتعاون والتنسيق مع جهاز القضاء، من خلال احالة قضايا الفساد على العدالة؛[1] حيث يقوم بعملية الرقابة البعدية وتقديم الحسابات والمساءلة ومراقبة تسيير المال العام، وله كذلك صلاحيات واسعة في الاطلاع على الوثائق والسجلات والبيانات لدى الهيئات العمومية المختلفة.

لقد أعطت المادة 199 من الدستور الجزائري الأخير (نوفمبر 2020) استقلالية أكبر للمجلس؛ حيث اعتبرها "هيئة عليا مستقلة" وجعل رئيسها مسؤولا على نشر تقاريرها للرأي

العام، بعدما كان نشرها قبل ذلك ممنوعا لإخفاء وتغطية رؤوس الفساد، كل هذا من أجل تعزيز دور الحوكمة الرشيدة في ادارة المالية العامة.

لكن، وقفت عدة عراقيل أمام فعالية دور مجلس المحاسبة في الوقاية من الفساد ومحاربته، من ذلك أن اقتراحاته وتوصياته غير ملزمة للمؤسسات والهيئات العمومية، باعتباره مجرد هيئة استشارية لا سلطة لها.

ب. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

بعد صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003 (كما سبق الإشارة آنفا)، صادقت الجزائر بتحفظ عليها في 2004، ثم أصدرت في 20 فيفري 2006 قانونًا يحمل رقم 06- 01 مستقلا تماما عن قانون العقوبات (1966)، وهو قانون إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته".[1]

تتمثل مهام وأهداف هذه الهيئة، في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجزائرية في مجال مكافحة الفساد، تجسيدا لمبادئ شعار دولة القانون ومنها الشفافية والنزاهة في تسيير الأموال والممتلكات في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وتطبيقا لمختلف معايير ومكونات الحكم الراشد... وقد منحت لهذه الهيئة صلاحيات مهمة (نظريًا)، كسلطة مستقلة يمكنها اتخاذ القرارات لمحاربة الفساد، ومن ذلك، استقبالها للتصريحات بممتلكات المسؤولين الجدد أو الموظفين العموميين بصفة دورية، والاستعانة بالنيابة العامة والتنسيق معها فيما يتعلق بالتحري والأدلة حول الوقائع ذات العلاقة بالفساد، إضافة إلى مساعدة المؤسسات الرقابية التقليدية في محاربة الفساد، كالضبطية القضائية والشرطة ومجلس المحاسبة وغيرها من أجهزة الدولة.

وخلال التعديل الدستوري لـ 1 نوفمبر 2020 تم تحويل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من هيئة استشارية إلى هيئة رقابية، وتحول اسمها دستوريا إلى:"السلطة العليا

للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"[1]؛ حيث ستعمل على هدف ومحور أساسي وهو: شفافية وأخلقة الحياة العمومية، ومشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.

9- طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد

إن أهم أساليب التعامل مع أشكال الفساد هي الوقاية، حتى يتم تجنب الوقوع في المشكلات الناتجة عن هذه الظاهرة السلبية الهدامة، وذلك باتخاذ شبكة منظمة من العلميات والإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية (التحسيسية).

إن أفضل الحلول التي تضمن وجود مجتمع تقل فيه ظاهرة الفساد الى الحد الأدنى– لأن الحالة (فساد = صفر) هي حالة مثالية ومن غير الممكن الوصول اليها في أي مجتمع– هو التطبيق النموذجي الأمثل لمبادئ وقواعد الحكم الراشد أو الصالح، وقبل ذلك تجسيد المكونات الرئيسية للحكم الراشد على أرض الواقع، لأنها تمثل ركائزه البنيوية والتأسيسية التي لا غنى عنها في أي دولة أو مجتمع.

ومن بين الطرق التي تساهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد ما يلي:

- تبني النظام الديمقراطي الحقيقي القئم على الفصل بين السلطات والتعددية واستقلالية القضاء وحرية العلام...الخ.
- تفعيل دور الرقابة البرلمانية والشعبية للمؤسسات الدستورية ذات المصداقية والتمثيل الحقيقي للمواطنين على الأجهزة التنفيذية.
- ادخال اصلاحات هيكلية وإجرائية على التسيير الاداري بإدخال مفهوم حوكمة المؤسسات.
- تكثيف برامج التوعية والتحسيس عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وكذلك من خلال المؤسسات التربوية والدينية ودور الثقافة... الخ.
- تثمين قيم ومعايير النزاهة والكفاءة وروح المسؤولية واحترام القانون في تولي الوظائف.

- تشجيع دور الاعلام في الكشف عن بؤر الفساد في المؤسسات والادارات.
- الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد من أعمال الانتقام أو المتابعات القضائية وغيرها من أساليب الضغط.
- الردع وتسليط أقصى العقوبات على الفاسدين والمرتشين والمتواطئين معهم دون تمييز.
- تعزيز آلية الشفافية في التعاملات المالية والاقتصادية وغيرها.
- تقوية دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.
- تشجيع دور منظمات وجمعيات المجتمع المدني.
- تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.
- توفير مناخ من العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

الجهود والتجارب العالمية لمحاربة الفساد

10- تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

أ. سنغافورة

هي دولة من دول النمور الأسيوية التي عرفت قفزة جبارة في النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والتنمية الشاملة، بعدما كانت دولة فقيرة عديمة الموارد الطبيعية، تسودها صراعات عرقية كبيرة... الى دولة متطورة وغنية بها أحد أفضل الأنظمة في تقديم الخدمات وتوفير شروط الرفاهية والازدهار لمواطنيها، والسبب في ذلك هو تمكنها من أن تصبح أحد أقل الدول فسادا في العالم، كيف؟.

بدأت سنغافورة مسيرة التحول الى مجتمع ودولة الحكم الراشد من خلال التركيز على مايلي:

- الارادة السياسية القوية والصادقة للقضاء على الفساد ومعاقبة الفاسدين بلا رحمة.
- وضع وتنفيذ استراتيجية وآليات جدية لمحاربة الفساد.

– اشراك المجتمع بواسطة تنظيماته المدنية في رفض الفساد كوسيلة للعيش وتحقيق المصالح.[1]

ب. هونغ كونغ

هي مقاطعة صينية لها وضع خاص، رجعت الى الصين سنة 1997 بعد عقود من التبعية لبريطانيا، تتمتع باستقلالية كبيرة (حكم ذاتي)، كان الفساد في الخمسينات والستينات في هونغ كونغ عبارة عن نمط حياة مقبول وشائع يسود كل أوساط المجتمع، والحكومة غير قادرة على الحد منه والناس يعتبرون محاربة الفساد مهمة مستحيلة،[2] وقبيل استعادتها من طرف الصين الشعبية ازداد مستوى الفساد فيها، من خلال تهافت العديد من الموظفين خاصة في قطاع البنوك على مراكمة الثروات بهدف الهجرة الى الخارج، والهروب من السلطة الصينية القادمة، لكن حكومة هونغ كونغ كثفت من اجراءاتها الردعية عبر مفوضية مكافحة الفساد، تمثلت في ملاحقة الفاسدين ومحاصرة بؤر الفساد، سواء في القطاع العام أو الخاص.

أصبحت هونغ كونغ مركزا ماليا وتجاريا واقتصاديا هاما في العالم، تتميز بأنها ذات نمو اقتصادي يسير بسرعة هائلة، ومع تفعيل دور اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد التي أنشأت سنة 1974، والاقتداء بتجربة سنغافورة استطاعت هونغ كونغ أن تصبح واحدة من أقل الأماكن فسادا في العالم.

ج. ماليزيا

ماليزيا دولة آسيوية مسلمة متعددة الأعراق، كانت مستعمرة بريطانية، وأصبحت منذ أواخر القرن العشرين من الدول المتطورة علميا وتكنولوجيا وصناعيا في العالم، بفضل الاصلاحات التي اعتمدتها بداية السبعينات، والاستثمارات اليابانية في الصناعات الالكترونية خاصة، مما جعلها احدى النمور الآسيوية الأربعة المتقدمة.

كما يعزى نجاح ماليزيا في التنمية الى تمكنها من مواجهة الفساد والاضطرابات الاجتماعية والتمييز العرقي... حيث أشأت وكالة مكافحة الفساد والتشريعات والآليات الصارمة، من أجل المراقبة والتدقيق في عمل المؤسسات الحكومية، واصدار التوصيات والتثقيف والتوعية الاجتماعية بأخطار الفساد، مع اشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في هذه المهمة.

ومن جهة أخرى اعتمدت ماليزيا على التمكين للحكومة الالكترونية في مختلف المعاملات الحكومية والتجارية والخدمات، مما أضفى على مختلف الأنشطة طابع الشفافية والحوكمة، فأصبحت واحدة من أهم الدول شفافية ونزاهة حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية.

د. تركيا

استطاعت تركيا في ظرف أقل من 15 سنة، أي من 2002 الى غاية 2015 أن تتبوأ مكانة جد متقدمة، محتلة المرتبة العشرون في قائمة الدول الصناعية الكبرى، تصدر ملايير الدولارات، بعدما كانت من الدول التابعة والهامشية التي تسودها الاضطرابات والأزمات، وكلمة السر في نجاحها تعود الى محاربة الفساد والفاسدين.

بنت تركيا تقدمها الحالي على مجموعة من الاجراءات القائمة على التمكين للحكم الراشد ومحاربة الفساد منها:

- تحويل الاعتمادات المالية الضخمة الموجهة الى التسليح والجيش الى قطاعات أخرى خاصة التعليم والبحث العلمي والصحة والبنى التحتية.

- تقليص البيروقراطية في الادارات؛ مما شجع المستثمرين على الاستثمار في تركيا.
- تكريس الشفافية واستقلالية القضاء.[1]

كما ركزت تركيا على الاهتمام بالقطاع الصناعي والرشادة الاقتصادية والادارية، وتجديد النظام البنكي والمساواة الاجتماعية ومحاربة الفقر والآفات الاجتماعية وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في الحكم.

كما انظمت تركيا الى العديد من الهيئات الدولية لمحاربة الفساد، واتبعت خطة استراتيجية متكاملة لمتابعة الفاسدين ومحاسبتهم

هـ. الهند

تعد الهند من أفضل البلدان التي حققت نجاحا كبيرا في محاربة الفساد والتقليل من مظاهره وآثاره، بعدما عانى المجتمع الهندي منه لعدة عقود في مجالات عديدة، حتى عرفت باسم بلد المتناقضات؛ نظرا للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الكبير بين طبقاته وجهاته في توزيع الثروات وانتشار الفقر والتهميش.

بدأت الهند منذ سنة 1999 بتطبيق استراتيجية الاصلاح ومحاربة الفساد، بتجريم أفعال الرشوة التي أصبحت أمرا مألوفا وعاديا من أجل الحصول على الحقوق والخدمات، كما أدخلت الوسائل التكنولوجية الحديثة في الأعمال الادارية والاقتصادية، لتحقيق الشفافية والوضوح والقضاء على البيروقراطية، وأشركت منظمات المجتمع المدني في تسيير الشأن العام، وسهلت الحصول على المعلومات.

ومن جهة أخرى انظمت الهند الى عدة هيئات دولية مهتمة بمحاربة الفساد وتدعو الى الشفافية والمشاركة الموسعة لقوى المجتمع وللاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي[2].

و. الولايات المتحدة الأمريكية

هي دولة ذات مؤسسات سياسية وقضائية وادارية قوية، ولها اقتصاد تحمكه الآليات الليبيرالية ومبادئ الشفافية والمحاسبة، ورغم ذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تعاني من مظاهر الفساد، لذلك وضعت آليات قانونية صارمة لمحاربة الفساد والاحتكار ومختلف الانحرافات، سواء داخل شركاتها واداراتها أو بينها وبين مختلف الدول والشركات العالمية.

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ التسعينات عدة مبادرات لمحاربة الفساد، من بينها التجريم الصارم لكل أشكال الرشاوى أو الهدايا التي تدفع للمسؤولين الحكوميين، أو العمولات التي تدفعها الشركات لبعض الدول حتى تظفر بمشاريع فيها.

خلاصة

ان الفساد عرض يدل على وجود مرض في المجتمع والدولة على السواء، ويطبع سلوكات الانسان في علاقاته الاجتماعية وفي المؤسسات والإدارة... يمس الأموال والممتلكات العامة، وقد يصبح ثقافة متجذرة وخاصية من خصائص المجتمع السلبية، اذا لم يواجه بالقوانين والآليات الجدية والصارمة، وفق مقتضيات الحكم الراشد، باعتباره أسلوب ممارسة القوة بالطرق العقلانية والشفافة والديمقراطية، فالفساد ينبع في الأساس من الاستبداد في الحكم وغياب المحاسبة والمساءلة وغيرها.

كما أن التعاون الدولي عامل هام يساهم في ايجاد المناخ المناسب لمحاربة الفساد ومحاصرة الفاسدين، على المستويين المحلي والدولي.